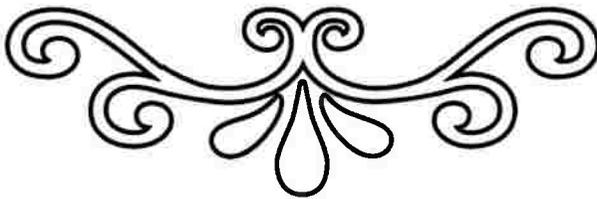


## الباب الأول

مفاهيم ومخادير لا بد من بيانها





قبل الشروع في محاولات هذا البحث، لا بُدَّ مِنْ ضبط بعض المفاهيم، وإيضاح بعض المحاذير؛ لأنَّ بيان حقيقة الشيء فرع عن تصوُّره، وتصور الشيء لا يتم بالصورة المطلوبة إلا إذا فهمنا جزئياته وكيفية ارتباطها ببعضها، فإذا ما فهمنا هذه الجزئيات سهَّلَ علينا بعد ذلك جمعها ببعضها، وتصورها تصوُّراً سليماً وصحيحاً يُتيح لنا بيان حقيقة الشيء بسهولة ويسر.

**فأول هذه المفاهيم وتلك المحاذير:** أن الإسلام دعوة إلى الوحدة والائتلاف والاعتصام، قال تعالى: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ [الأنبياء: ٩٢]، وقال سبحانه: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ٣]، وأن الفرقة مِنْ صفات المشركين، قال تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿٣١﴾ مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [الروم].

وقال سبحانه: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠٥﴾﴾ [آل عمران].

ومن حِرْص الإسلام على الاجتماع ووحدة الصف، أنه لم يقتصر فقط على أتباعه، بل حتَّ أتباعه على دعوة المخالفين لهم للانضمام والحوار والمناقشة معهم، فقال تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَامٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴿١٦٤﴾﴾ [آل عمران].

ففي ظلَّ الديمقراطية يتمُّ السماح بالتحزُّب والفرقة بالقانون، وأن يُقام حزب شيعويٌّ، أو مُلحدٌ، أو غير ذلك، فإنه مسموح به.

**والثاني:** أن الإسلام نهانا عن طاعة فريقٍ مِنَ الذين أوتوا الكتاب، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن تَطِيعُوا فَرِيقًا مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ يَرُدُّوكُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كُفْرِينَ ﴿١١٠﴾ وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ءَايَاتُ اللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُ، وَمَنْ يَعْتَصِم بِاللَّهِ فَقَدْ هُدِيَ إِلَى صِرَاطٍ

مُسْتَقِيمٌ ﴿١١١﴾ [آل عمران].

وقال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن تَطِيعُوا الَّذِينَ كَفَرُوا يُرَدُّوكُمْ عَلَىٰ

أَعْقَابِكُمْ فَتَنْقَلِبُوا خَاسِرِينَ ﴿١٤٦﴾ بَلِ اللَّهُ مَوْلَاكُمْ وَهُوَ خَيْرُ النَّاصِرِينَ ﴿١٤٧﴾ [آل عمران].

والطَّاعَةُ إمَّا أَنْ تَكُونَ تَقْلِيدًا بِسَبَبِ الْمَحَبَّةِ وَالْمُودَّةِ - فَإِنَّ الْمَحَبَّ لِمَنْ يُحِبُّ مُطِيعٌ -،  
وإمَّا أَنْ تَكُونَ مِنْ بَابِ طَاعَةِ السَّيِّدِ الْعَالِي مِنْ بِيَابِهِ وَيُخْشَاهُ، وَيُظَنُّ فِي طَاعَتِهِ وَرِضَا  
السَّلَامَةِ وَالْأَمَانِ، وَالتَّقَدُّمِ وَالْارْتِقَاءِ.

**والثالث:** أن الإسلام يضبط نُظْمَ الْحُكْمِ بِقَاعِدَةٍ: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا

إِيَّاهُ﴾ [يوسف: ٤٠]، فجمع بين التسليم لحُكْمِ اللَّهِ وَعِبَادَتِهِ، وَبَيَّنَّ أَنْ مِنْ صِفَاتِ الْمُنَافِقِينَ  
الَّذِينَ يَزْعُمُونَ الْإِيمَانَ بِاللَّهِ وَبِالرَّسُولِ: الصَّدَّ عَنْ حُكْمِ اللَّهِ، وَالِاتِّجَاهَ إِلَى حُكْمِ غَيْرِهِ.  
قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا نُزِّلَ إِلَيْكَ وَمَا نُزِّلَ مِنْ قَبْلِكَ  
يُرِيدُونَ أَن يُتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَن يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُضِلَّهُمْ  
ضَلَالًا بَعِيدًا ﴿٦٠﴾ وَإِذْ قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُتَنَفِّقِينَ  
يُضِدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا ﴿٦١﴾ [النساء]. بينما الديمقراطية لا تعرف إلا الحكم للشعب،  
بغض النظر عن هويته، أو عقيدته، أو أخلاقه.

**الرابع:** أن الإسلام لا يُؤَلِّي إِلَّا مَنْ يَصْلُحُ مِنَ النَّاسِ مِمَّنْ يَتَّصِفُ بِالْأَمَانَةِ وَالْإِيمَانِ،  
وَالْحُلُقِ وَالْعَدْلِ، وَالسَّيْرَةِ الزَّكِيَّةِ وَالخَبْرَةِ، فَيَتِمُّ تَكْلِيفُهُ وَتَوَلِيَّتُهُ الْمُنْصَبِ.

أَمَّا الديمقراطية فتسمح بالترشيح لكل مَنْ هَبَّ وَدَبَّ، بِغَضِّ النَّظَرِ عَنْ كَوْنِهِ،  
مُسْلِمًا أَوْ غَيْرِ مُسْلِمٍ، صَالِحًا أَوْ طَالِحًا، مُسْتَقِيمًا أَوْ فَاسِدًا، عَالِمًا أَوْ رَاقِصًا، وَغَالِبًا مَا يَتِمُّ  
التزوير والفساد في الدعاية والانتخاب والنتائج، ويسودها الخداع والوعود الكاذبة.

**الخامس:** أن الإسلام يحكم ويقرر بالشورى، ومن خلال الصالحين من العلماء  
والفُقهَاءِ وَالخُبْرَاءِ. قال تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، فيستحيل أن يأمر الله

تعالى نبيه ﷺ باستشارة الشفهاء، أو المحكرين، أو أصحاب السوابق من المجرمين.

أمّا الديمقراطية فإنها تعرف الاستبداد والاستعباد والاستعمار للشعوب عن طريق القانون وبالقانون وتمير الموافقة عليه، أليست هي مخترعة قانون الطوارئ؟! وقانون الأحكام العرفية؟! والحكم العسكري، وشرعت قانون الإرهاب وغيره.

فشتان بين الشورى الإلهية، والديمقراطية الوضعية.

**السادس:** أن الإسلام نظام ربّاني، لا تعرف قوانينه وحدوده وتشريعاته التحوير والتعديل والأهواء، لأنها ربّانية المصدر، لا تعرف المحاباة لأحد، ولا المجاملة، ولا تفضل لوناً على لون، أو جنساً على آخر، أو قومًا دون آخرين، ولا أحد في الإسلام فوق المساءلة.

أمّا الديمقراطية فإنها تتبنى النظام الرأسمالي الطبقي، الذي تُسنُّ القوانين فيه لصالحهم، وتُفصل لهم، كما سنت أمريكا قوانين تقضي بعدم محاكمة جنودها في الكويت والعراق وأفغانستان إذا ارتكبوا جرائم حرب، أو جرائم أخلاقية.

**السابع:** أن الديمقراطية تعتبر الإسلام عدوّها، وتختزع القوانين والمؤتمرات السكانية وغيرها لإصدار تشريعات تهدم ما جاء به الإسلام، من المحافظة على العرض والأسرة والأولاد والأموال والعقول والأنفس (كإلغاء عقوبة الإعدام، فتعارض به حكم الله تعالى في القصاص، ومطالبتها برفع القيود وإعطاء الحرية الشخصية والجنسية للمراهقين من الأبناء والبنات، وتحديد سنّ للزواج، والتشديد على الطلاق، ومساواة الرجل بالمرأة في الميراث، وإلغاء ختان الإناث، والمطالبة بعدم ختان الذكور، وفرض الرّبا والقروض على الشعوب المقهورة والمغلوبة لزيادة قهرها، وعلى الأفراد من شعوبهم، إلى غير ذلك).

فالديمقراطية الحديثة في بلادها لا تعرف إلا الحقد والحسد والكراهية للإسلام والدول التي تتمسك به، وتُفكر ليل نهار في كيفية استغلال ثرواتها، وتجميد أرصدهم لديها.

**الثامن:** أن الديمقراطية أفرزت تكنولوجيا الانحطاط، وأصدرت قوانين تحمي الشواذ، وتبيح زواج المثليين، وتبيح شرب الخمر والمخدرات والزنا، وعبادة الشيطان، وترجّل

النساء، ففي ظلّ عباءة الديمقراطية الحديثة تتخرّج أجيال تعمل على هدم كرامة الإنسان وعقله، وتخريب أفكاره، مما زاد لديهم أعداد المرضى بالأمراض النفسيّة والعصبية بسبب المخدّرات والسّموم البيضاء، والدُّخان، وممارسة الشذوذ الجنسيّ والأخلاقيّ.

بينما الإسلام لا يعرف ذلك، بل يجرّمه ويحاربه، ويحدّ منه، للمحافظة على المجتمع، وسلامة أفرادهِ.

وأنا أشبه أميركا بالمرأة الزّانية التي تودُّ أن تزني كلَّ النّساء، فقد طبّقت نظاماً ديمقراطياً أدّى وسيؤدي إلى الانهيار والدمار، فتمنّى أن تكون كل دول العالم مثلها.

• ورد في كتاب (يوم أن اعترفت أميركا بالحقيقة) لـ «جيمس باترسون»:

قال في مقدمته: «إنّ معدلات الجريمة ارتفعت إلى ٦٠٠٪ في السنوات الأخيرة، وإنّ ٦٠٪ من مجموع الشعب الأمريكي ضحايا الجرائم الكبيرة، و٥٨٪ منهم تعرّضوا لهذه الجرائم مرّتين على الأقل، وأنّ معدلات الانتحار بين الشباب الأمريكي أكثر مما يحدث في أوروبا بعشرين ضعف، وأنّ هناك فوضى في الدّماء، واستباحة الأعراض، وتسبّب في الحريّات، وظهور واضح لأصحاب الشذوذ، ناهيك عن السرقات والمخدّرات». اهـ.

وانظر إلى معدلات الجريمة في الدول العربيّة والإسلاميّة عندما بدأت تنسلخ من الإسلام وشرائعه وأحكامه وحدوده والمحاكم الشرعيّة تدريجيّاً، وتبنّت الفكر والنظام الديمقراطيّ، تجد أن معدلات الجريمة قد زادت بطريقة كبيرة، وظهر تحوّل خطير في القضية الأمنيّة، والأمن الاجتماعيّ.

**التاسع:** إنّ الذين وضعوا وأسّسوا هذا الفكر، وأرادوا به الإصلاح، قالوا: إنه لا توجد ديمقراطية حقيقيّة على أرض الواقع، ولا توجد دولة طبّقتها كما أرادوا حتى الآن.

**العاشر:** والعجيب والذي يثير الدهشة أنّ كل ما في النظام الديمقراطيّ من مزايا قد استوردوها من منهج الإسلام (القرآن والسنة)، ومن الخلافة الراشدة والتاريخ الإسلاميّ المجيد، أما ما فيها من خبثٍ وخبثٍ وعيوب ونقائص فقد حدّرنا الإسلام

منها، وما أعجب قول قائلهم: «لقد استوردنا منكم فضائلكم واستوردتُم منا رذائلنا»، ومن أشدَّ العجب أن من مصادر التشريع للقوانين في أمريكا: قوانين المسلمين، يقصدون بذلك الأحكام التي جاءت في القرآن والسنة.

**الحادي عشر:** أن الإسلام جاء ليعمر الدنيا والآخرة معاً، لتربية الروح والجسد معاً، للتمييز والتوازن بين الأمور، فهو حياة متكاملة تحيط بها السكينة والطمأنينة وراحة البال، وفي نفس الوقت قائمة على الإلتقان وإحسان العمل، ولا عجب من قول النبي ﷺ: { إِنْ قَامَتِ السَّاعَةُ وَبِيدَ أَحَدِكُمْ فَسِيلَةٌ فَإِنْ اسْتَطَاعَ أَنْ لَا يَقُومَ حَتَّى يَغْرُسَهَا فَلْيَفْعَلْ }<sup>(١)</sup>.

أمّا الديمقراطية الحديثة فقد جاءت للدنيا ومتاعها وترف أهلها، وتناحرهم وتناجزهم، وتقائلهم من أجل الدولار واليورو.

**الثاني عشر:** أن الديمقراطية لا تعرف الوفاء ولا حفظ الجميل حتى مع عملائها، ومن ركعوا لها، وهذا ما فعلته مع شاه إيران، وصدّام حسين، والسّادات، وحسني مبارك، وزين العابدين، ومعمّر القذافي، وكلّ عميل لها.

**الثالث عشر:** أن تطبيق الديمقراطية بعيلها وروثها في بلاد المسلمين يعني التبعية والدّلة والتقليد، وأنا الأدنى وهم الأعلى؛ لأن الأدنى يتبع الأعلى، والله ﷻ يقول لنا: ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران]، وقال أيضاً: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ﴾ [الأنفال].

**الرابع عشر:** أن تطبيق هذه النظم في بلاد المسلمين سبب في الفرقة والخلاف، فهي مناخ مناسب وبيئة رطبة لنمو جراثيم الأفكار، وتبني التيارات الهدّامة، وبثّ سُموها بين أفراد الأمة الواحدة. جاء في البروتوكول الأول من بروتوكولات سفهاء صهيون: « إنَّ هدفنا بكلمات «الحرية والمساواة والإخاء» مع جهود دعائنا المسخّرين في كل أنحاء العالم اجتذاب

(١) أخرجه أحمد (١٢٩٨١) من حديث أنس رضي الله عنه، وصحّحه الألباني «الصححة» (٩) وغيرها.

جيوش جرّارة من البشر، تحمل أعلامنا بكل فخر وحماسة، في حين أنّ هذه الكلمات السّاحرة كانت سوساً ينخر في كيان سعادة الأمم، وممول هدم للأمن والسلام والوحدة لديهم».

**الخامس عشر:** لو كانت الديمقراطية عادلة لأنصفت أصحاب الأرض الأصليين (الهنود الحُمْر)، ولمجدّتهم، وجعلتهم رمزاً للوفاء والصدّاقة، وأعدت لهم بعض حقوقهم المسلوبة، إنّ البرلمانات الليبراليّة هي التي أقرت إبادة الهنود الحُمْر، واستعباد سكان إفريقيا، ونهب ثرواتها، بالرغم من أنها ترفع شعار «الحرية والمساواة»! فما بالنا وشأننا بنظام قام على القتل وسرقة الشعوب والقهر وتبديل الحقائق وبثّ الفتن في العالم كله، وفرض هيمنة بقوة غاشمة وأسلحة دمار شامل، وفرض عولمة على الشعوب، مما قد يؤدّي بالعالم إلى حرب عالميّة ثالثة لا يعلم مداها إلا الله ﷻ.



ومما لا شكّ فيه أنّ لفكرة الديمقراطية جاذبيّة للشعوب التي تعاني من القهر والاستبداد، وتحتاج لبصيص من حرية التعبير والتنظيم، حتى بات المفهوم العام لها مرادفاً «للحرية»، وبدلاً من أن يجتهدوا في البحث في مجال الحريات في الإسلام، انطلقوا يتحدّثون عنها من خلال الديمقراطية.

• نشأت الديمقراطية قديماً في اليونان، ثم تطوّرت في القرنين السابع عشر والثامن عشر خلال ثورتي (١٦٤٩ م، ١٦٨٨ م) البريطانيّتين، ثم عرّفت أمريكا النظام الديمقراطيّ بعد الاستقلال عام ١٧٧٦ م، وعرّفتها فرنسا عام ١٧٨٩ م، وهو تاريخ الثورة الفرنسيّة.

وفي كلّ هذه البلاد كان المعنى لها: حُبّ الدولة والمساواة، وأن يُعهد بالحكم إلى الشعب، وإعطاء الحرية للناس في التشريع، واختيار من ينفذه من خلال الانتخابات.

ويمكن تلخيص مبادئ الديمقراطية فيما يلي: [الشعب صاحب السيادة ومصدر السلطات - وسوف نثبت بطلان ذلك وصعوبة تحقيقه - بواسطة الانتخابات، والأغليّة تحكم، والأقليّة تعارض، وتعدّد الأحزاب، وفصل السلطات، ومراقبة الحكام، وحرية الاعتقاد والعمل النقابي والحزبي، وإقرار حقوق الإنسان].

• ولم تجد الديمقراطية دعاية لها ورواجًا مثلما حدث في عصرنا هذا، فالدعاية الضخمة لها أعمت كثيرًا من الناس عن عيوبها ومساوئها ومخالبها.

• وعندما نقول: الديمقراطية حكم الشعب، فهذا أمر مُتَعَدَّر، وذلك لعدة أسباب:

١- لأنَّ الذين اخترعوا الديمقراطية فئة قليلة من الناس، وهم الذين قرَّروا مَنْ الذي يستحقُّ أن يدخل في مسمَى الشعب، ومَنْ الذي لا يستحق.

٢- القرارات التي يتمُّ اتخاذها هي قرارات الفئة المختارة، وليس كل الشعب.

٣- حتى هؤلاء الذين تمَّ اختيارهم قد لا يشاركون في المداولات، وقد يستأثر بالكلام بعض قادتهم وأعلامهم.

٤- الحكم إمَّا: تشريعيُّ أو تنفيذيُّ، ولا يمكن للشعب أن يحكم بالمعنى التنفيذيِّ، (ومن المستحيل أن تكون الأغلبية حاكمة، والأقلية محكومة).

٥- الشعب يكون حرًّا فقط أثناء فترة الانتخابات، وبمجرد انتهاء الانتخابات، لا يكون شيئًا، ويدخل هو في طور العبودية لغيره، فأى حرية ومشاركة تلك ؟!

٦- القضايا كثيرة ومتعددة ومعقدة، والنُّواب لا يجتمعون مع مَنْ اختاروهم في كل مرة، وقد لا يشارك النائب في كثير من الجلسات لسبب أو لآخر، أو حتى لعلمه أن الناس في دائرته لا توافق على تشريع معين، **فأين حكم الشعب حينئذ؟!**

٧- الذين نجحوا في الانتخابات لم ينجحوا بالإجماع الذي يقتضيه وصف الحكم بأنه حكم الشعب، وإنما يُتَخَبون بنسبة، وهذه النسبة ليست هي الكل.

٨- كثير من الناس قد لا يُسجَّل اسمه في الانتخابات، أو قد يُجرَم من التسجيل لسبب أو لآخر، وكثير منهم يفقد صوته في الانتخابات لسبب أو لآخر، **فأين هو حكم**

**الشعب ؟!**

٩- الصواب أن يُقال: إنها نظم سياسية مختلفة، وإن كان بينها خصائص مشتركة،

فليس الحُكْم للشعب، إنما هي نظمٌ وسياساتٌ، ومن حق كل دولة أن تجتهد وتختار لنفسها ما تراه مناسباً لها بما يتوافق مع أهدافها وهُويّتها، وهذا هو المسلك الطبيعي لأيّ أُمَّة تحترم نفسها، وتعزّز هُويّتها وأصالتها وعصرها.



• والديمقراطية قد أصابها العطب والتشويش في بلادنا، وذلك بسبب ما قامت به الدول الرّاعية لها من اجتياحات عسكريّة واحتلال للعراق وأفغانستان، وما تقوم به في فلسطين الإسلاميّة العربيّة من تمويل للعمليات الدّمويّة الصهيونيّة، وما تفكّر فيه من إحداث الفوضى والفرقة في الدول العربيّة والإسلاميّة، لتقسيمها إلى دويلات وكانتونات صغيرة، فهذا المشروع الأمريكيّ أفرز نتائج مُرعبة لمفاهيم الديمقراطية الغربيّة التي تحاول الخداع بأنها تسعى لإنتاج التقدم لدينا !!

• الديمقراطية في أكبر بلد راعية لها وهي أمريكا، تشكّل فيها ظواهر الفقر والبطالة والجوع والحرمان، وفقدان السكن والمأوى، وغياب العدالة الاجتماعيّة، وشيوع الجريمة وتطورها، أشكالا متعدّدة مما يجعلها غير مرغوبة في بلادنا الإسلاميّة العربيّة.

• انتهاك الديمقراطية لحقوق الإنسان، فمن جهةٍ تحاول الدول الصناعيّة الديمقراطية المتقدّمة في أوروبا وأمريكا تحقيق أقصى الأرباح بالقسط الأكبر من تلويث البيئّة في بلدان شمال أفريقيا والشرق الأوسط والشرق الأدنى بتخريب الطبيعة فيها، والنهب السريع لمواردها الأوليّة، وانتهاك لحق الإنسان في بيئّة نظيفة وحياة صحيّة آمنة، وقيامها باستخدام أسلحة كيميائيّة وجراثوميّة وأسلحة مُشعّة، وقنابل عنقوديّة وانشطاريّة في حرب الخليج الأولى والثانية والثالثة، وإشعال الحرائق في حقول النّفط مما أدّى إلى كوارث إنسانيّة وبيئيّة كبيرة في المنطقة، هذا ناهيك عن سياسة التجويع والحصار التي مارستها ضدّ العراق وليبيا وإيران (والكُفّر ملّة واحدة، فقد مارس المشركون في مكّة حصاراً على النبي ﷺ ثلاث سنوات في شعب أبي طالب)، وكانت عواقب هذا الحصار وخيمة سقط بسببها الكثير من الموتى، وتعرّضت صحة الآلاف لمشاكل سوء التغذية ونقص الأدوية، وتشير الإحصائيات

إلى موت أكثر من ٦٠٠ ألف طفل عراقي خلال الفترة من ١٩٩٠م إلى ٢٠٠٣م.

• [إنّ المأزق الذي نقع فيه الآن - من وجهة نظر العلمانيين-: أننا في أعينهم قُطِع يُقَاد إلى حيث لا يدري، لكن الجديد أنهم اكتشفوا أنّ أيسر سبيل ليس في توعية القطيع، ولكن في إقناع القطيع أنّ هناك راعياً جديداً أفضل].

• الجميع لديه إحساس بأنّ هويّة الأمة - حتى لو كانت إسلاميّة أو قوميّة - مهدّدة بسبب تبنيها لنماذج ورؤى الآخر، دون إدراك عميق لما تتضمنه هذه النماذج من الديمقراطية أو الاشتراكية، أو غيرها.

ومن العجب أنك تجد مجموعة من أبناء جلدتنا ينظرون إلى القيم الغربيّة على أنّها قيمٌ عالميّة، ويتبنونها دون إدراك لخصوصيّتها الأعجميّة، مُنكرين بذلك خصوصيّتهم الإسلاميّة العربيّة!

• اختلاف القيم: تجد في صدر الصفحة الأولى لجريدة عربيّة عنواناً ضخماً عن حالات تصادم قطارين، والضحايا: خمسون قتيلًا، ومائة جريح، ثم تجد في نفس الجريدة خبرًا في الصفحة الأخيرة مع أخبار المجتمع والنجوم لا يتعدّى ٥ سم «ارتفاع عدد الأطفال غير الشرعيين في إنجلترا إلى ما يزيد عن ربع مليون طفل» يُنشر على أنه طرفة، أطفال حُرّموا حقّ الأبوين والأسرة الكريمة.

• ذهب المحتلّ الأبيض إلى أفريقيا، وكانوا يعتبرون عُري النساء قمّة التخلف والبدائيّة والبهيميّة، وكان الإنسان الغربيُّ يرتدي ملابس تغطي كل أجزاء جسمه، أمّا الآن فإنّ الإنسان الغربيُّ يقيم في مستعمرات وقرى سياحيّة وفي الشوارع عرايا، وقد ترتدي النساء الحدّ الأدنى من الملابس، وإن اعترض إنسان على هذه الملابس الفاضحة - حتى لو كان من منظور أخلاقيّ إنسانيّ - عدّوه ضيق الأفق، رجعيًّا، وفي عُرف التاريخ فإنّ هذا ردّة إلى الوراء.

• فهويّة الأعجميِّ تختلف عن هويّة العربي، وبينها إنسانيّة مشتركة، والهويّة

الإسلامية لا تعرف الخيلاء ولا التمرکز حول الأنا والذات، أو حول الأعراق، { أَلَا لَا فَضْلَ لِعَرَبِيٍّ عَلَى عَجَمِيٍّ، وَلَا لِعَجَمِيٍّ عَلَى عَرَبِيٍّ، وَلَا أَحْمَرَ عَلَى أَسْوَدَ، وَلَا أَسْوَدَ عَلَى أَحْمَرَ، إِلَّا بِالتَّقْوَى } (١).

والأصل أن الإنسان لا يتحيز إلا للحق، ويلتزم به، أما التحيز للذات، وجعلها هي المرجعية الوحيدة المقبولة، فهذا هو التحيز للباطل.

مثال ذلك: تحيز المادية الغربية ضدنا، فالمحتلُّ الغربيُّ قد دخل بلادنا، وهدم منازلنا، واعتدى على لغتنا وهويتنا، وفرض علينا نظامًا للعمل والتجارة والبنوك، وشغلنا بكم هائل من السلع والكماليات، ثم ينادي بعضنا بالتبعية له!

وأضرب مثلاً بيوم العمل عندنا مقارنة بيوم العمل الذي استوردناه من الغرب.

يوم العمل الذي يناسبنا يبدأ بعد شروق الشمس (أي بعد صلاة الفجر بساعة واحدة) وينتهي عند الظهر، ثم يستأنف العمل بعد العصر حتى العشاء (استعداداً للنوم بعد العشاء).

تأمل جدوى هذا اليوم، وكمية الطاقة التي يتم توفيرها، والراحة النفسية التي سوف نتمتع بها، حيث يتفق هذا الإيقاع الإنساني مع الإيقاع الكوني.

• لماذا تصبح بلادنا قطعة من أوروبا كما تريد الطبقة الأرستقراطية، الذين هجروا تراثهم، وألقوا بأنفسهم بكل عنف في أحضان أوروبا، وسارع كثير من الطبقة المتوسطة إلى تقليدهم، مع عجزهم في الإمكانيات، وعدم معرفتهم بعواقب هذا التقليد.

• أهملنا لغتنا الجميلة، حتى في الخط العربي الأعجوبة في الفن ناله الإهمال أيضاً، حتى الحفظ في طريقة التعليم، والتي توجد مودة بين الطالب والنص أهملناه، ظناً منا أنه تراث قديم، مع أنه الخطوة الأولى في التقدم والارتقاء والتلقي للعلوم النافعة.

• إن التبني للنموذج الغربي دون وعي أو فهم أو مدلول، ودون تنقية له، يعدُّ التهاماً

(١) أخرجه أحمد (٢٣٤٨٩)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٢٧٠٠).

لنموذج حضارتنا، وخلاً وانشغلاً عن تقديم إبداع حضاريّ جديد لتراثنا وحضارتنا، عندما نجعل الغرب نقطة مرجعية مطلقة عن وعي أو غير وعي، ويصبح هو الشكل أو المثل أو النموذج الحضاريّ الذي سبقنا وعلينا اللحاق به، وقتها سوف نتحوّل إلى أدوات، ونفقد ثقتنا العالية بأنفسنا، ونفقد القدرة على الابتكار والاختراع، ونغرق في مستنقع التبعية والمادية، ونتحوّل إلى إنسان مستهلك، وقد تفسد الأسرة ويفسد الأطفال، ومن ثم الأجيال، ويسقط التراحم والتضامن.

• إن المحتلّ الغربيّ قام بهزيمة العالم واقتسامه، وأراد تدويل نموذجه الحضاريّ وفرضه على الكثير من المجتمعات، إمّا من خلال القمع أو الإغواء، حتى أصبح الكثيرون يظنون أنّ هذا النموذج نموذج عالميّ يجب أن يُتّدى.

وهذا النموذج لا وجود فيه لقوانين الأخلاق إلاّ سوى ما يُحقّق المنفعة واللذة المادية، وتعظيم الإنتاج بهدف تعظيم الاستهلاك؛ حتى تستمر عملية الإنتاج في الدوران، ويزداد الاستهلاك لتحقيق الربح وزيادة الثروة، حتى أصبح هذا هو مفهوم التقدّم، وهدف الناس، وتم نقل التكنولوجيا بشراسة غير عادية دون إدراك الثمن للتقدّم الحقيقيّ، ودون فهم لارتباط التكنولوجيا العضوي بقيم وثقافات البيئة المنتجة لها، ودون إدراك أنّ التكنولوجيا ليست مجرد آلات ومعدّات، وإنما هي قدرة توليدية إبداعية لتعديل طرق الإنتاج، وتحسين وسائل التعامل مع البيئة؛ لإشباع الحاجات الإنسانية، ومن ثمّ فهي غير قابلة للاستيراد ولا النقل إلاّ في هذه الحدود، وعلينا أن ندرك ثمن التقدّم، ونقوم برصد الظواهر الاجتماعية السلبية المختلفة الواردة معه مثل: المخدّرات، الإباحية، التكاليف المادية لإنتاجها والمعنوية لاستهلاكها، السلع التافهة، طريقة التعامل مع الوالدين عند الكبر أو العجز، الوقت الذي يقضيه الإنسان مع أطفاله وزوجته وأرحامه، الأمراض النفسية، تزايد العنف والجريمة والقوة والصراع، تزايد الإحساس بعدم معرفة الواقع، والإحساس بالغرابة والوحدة، أثر السياحة على نسيج المجتمعات، انهيار الأسرة وتشتت الأطفال، تكاليف العملية التربوية الباهظة، زيادة أعمال التخريب

في المدارس مع تزايد معدلات انهيار الأسرة، القلق بين الأطفال والناشئين، علاقة مرض الإيدز والحرية الجنسية المرتبطة بالانفتاح والتقدم.

**ثم أين السعادة والطمأنينة ومدى تحقيقها، هل سقطت في عالم السلع والأسواق وطبيعة الحياة من السرعة - الإنتاجية، المادية-؟**

**أي بؤس للإنسان في ظل هذه المعادلة المنقوصة؟**

**• هل لنا حسابات دقيقة تربط بين معدلات التقدم الصناعي بمعدلات التخلف التي يلحقها هذا التقدم بالكون والبيئة والإنسان؟**

إن هذا التقدم يفيد الغرب وحده، أمّا التخلف الكوني فيؤثر علينا جميعاً [ثقب الأوزون، تلوث البحار، النفايات النووية، تلوث الهواء، سخونة الغلاف الجوي، تزايد ثاني أكسيد الكربون...].

**• لماذا نشحن الهمم ونقوم باكتشاف أشكال صناعية جديدة أقل إجهاداً للإنسان والبيئة؟**

يُفصِحُ التقدم المادي واللّهث وراء الحصول عليه من الغرب بعبئه وروثه عن وجهه القبيح، انظر لما قرّرتّه منظمة الأغذية والزراعة التابعة لهيئة الأمم من عدم استخدام المبيدات الحشرية، ثم تقوم هذه الدول بتصديرها لنا بكميات هائلة، ووسائل منع الحمل التي يستخدمونها تجارب للفئران يصدرونها لنا بكميات هائلة، ومفاهيم المادية من صراع من أجل البقاء، والبقاء للأقوى، والإنسان ذنب الإنسان، والمهجوم على الأخلاق، وتمجيد الإنسان القوي (السوبرمان)، وغيرها من القيم النابعة من الفلسفات المادية الغربية، عديمة الانتماء واللون والطعم والرائحة. تهدف إلى فقدان الحدود والهوية والتحرك من خلال منظومة مادية.

**• إنّ هذه الحضارة المادية الاستهلاكية الجديدة ليست معادية لحضارتنا فحسب، بل إنها معادية للحضارة الغربية ذاتها، نمت فيها تكنولوجيا الانحطاط متلازمة مع تكنولوجيا الآلات والجدران، تضمّر في نفسها نزعات معادية للإنسان.**

• نحن لا نريد أن نقلل من القيمة الإنسانية لإبداعات الإنسان الغربي، ففيها إبداعات مهمة ومعروفة لدى الجميع، ولا ندعي أن الغرب وحده هو المسئول عما حدث، إنما نريد أن نتغير نحن، لأن الله تعالى ﴿لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ [الرعد: ١١]، يمكننا الانفتاح عليه بطريقة نقدية إبداعية، نأخذ ثمرات العلم، ثم نستوعبه في منظومتنا ونكيّفه مع قيّمنا ورؤيتنا وعقيدتنا، دون أن نفقد هويتنا وحضارتنا ومنظومتنا المعرفية والقيمية والجمالية.



## وقفة مفاهيم سياسية

• الخلافة هي أهم مؤسسة في النظام السياسي الإسلامي، قال ﷺ: { تَكُونُ النُّبُوَّةُ فِيكُمْ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعَهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ خِلَافَةً عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ، فَتَكُونُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعَهَا إِذَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ مُلْكًا عَاصًا } . أخرجه أحمد (١٨٤٠٦). وصحّحه الألباني في السلسلة الصحيحة (٥).



• وقد ذكر أهل العلم الشروط الواجب توافرها في الخليفة، وذكرها منها: (العدالة، والعلم المؤدي إلى الاجتهاد، وسلامة الحواس والأعضاء، وتدبير المصالح وفق السياسة الشرعية، والشجاعة والنجدة المؤدية إلى حماية البيضة وجهاد الأعداء، وسلامة النسب، وأن يكون قرشياً). ويتم اختيار الخليفة عن طريق البيعة الخاصة والعامة.



• وكان النظام السياسي في الإسلام يشمل: الإمام ومعاونيه، أهل الحلّ والعقد. ويشترط فيهم: العدالة والكفاءة، الشورى، الحسبة، الجهاد.

### • مصادر التشريع في الحكومة الإسلامية:

القرآن الكريم، والسنة المطهّرة، وإجماع الصحابة، الاجتهاد والقياس، والمصالح المرسلّة، والعرف إن لم يخالف الشرع.

### □ خصائص دولة الخلافة:

- حاكميّة الشريعة: لأنّ الشريعة موضوعة لإخراج المكلف عن داعية هواه حتى يكون عبداً لله.
- وحدة ديار المسلمين:

قال تعالى: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ ﴿١٣﴾ [الأنبياء].

- المحافظة على هويّة الأُمَّة المتميّزة بكونها خير أُمَّة أُخْرِجَت للناس.
- العمل بمبدأ الشورى: مما يدل على مشاركة الأُمَّة الفعّالة في الحكم.
- تحقيق التوازن بين متطلبات الدين والدنيا.
- طالب الولاية لا يولّى، ومن يولّى ليس له إلا ما خُصّص له.
- الرقابة على الحاكم.
- تربية الأجيال، وتوفير وسائل الرعاية العلميّة والصحيّة والاجتماعيّة لهم.
- الحفاظ على العدالة في شتى ميادين السياسة والقضاء والاقتصاد والاجتماع.
- المحافظة على كرامة الإنسان، وعدم التسامح في إهدارها لأي سبب.
- المحافظة على التماسك الاجتماعي بين أفراد الأُمَّة.

